

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 21 مارس/آذار 2020 | تقرير رقم: PIDA28953



معلومات أساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الضفة الغربية وقطاع غزة	P173800	الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية وقطاع غزة	
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20 مارس/أذار 2020	6 أبريل/نيسان 2020	غير ذلك
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
تمويل المشروعات الاستثمارية	وزارة المالية	وزارة الصحة	

الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

الوقاية من الخطر الذي يشكله وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ورصد حالات الإصابة به ودعم التصدي له بشكل فوري وتقوية أنظمة الرعاية الصحية الفلسطينية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.

المكونات

المكون 1: الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا

المكون 2: تدعيم خدمات الرعاية الصحية الشاملة والقدرات السريعة للتصدي لفيروس كورونا

المكون 3: تنفيذ المشروع ورصده

في إطار تجهيز هذا المشروع، يتم الاستثناء من متطلبات السياسات الخاصة بأوضاع الحاجة الملحة للمساعدة والقيود على القدرات بمقتضى الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات 10.00.

نعم

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)



ملخص - NewFin I

5.00	التكلفة الكلية للمشروع
5.00	مجموع التمويل
0.00	منه تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل - FinEnh I

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

5.00	الصناديق الاستثمارية
5.00	تمويل خاص

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

كبيرة

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

تتفشى الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي يسببه فيروس كورونا المستجد 2019 (سارس-كوف-2) بسرعة في مختلف بلدان العالم منذ ديسمبر/كانون الأول 2019. وحتى 18 مارس/آذار 2020، نتج عن هذا التفشي حوالي 300 ألف حالة إصابة مؤكدة و8950 حالة وفاة على مستوى العالم.¹

وخلال الأشهر المقبلة، يمكن أن يؤدي هذا الوباء إلى حصد المزيد من الأرواح، وحوادث اختلالات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وتكبُّد خسائر اقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويؤثر تفشي فيروس كورونا على

¹ تقرير الرصد اليومي عن فيروس كورونا (كوفيد-19) الصادر عن البنك الدولي حتى 21 مارس/آذار 2020.



سلاسل التوريد ويُعطّل عمليات التصنيع حول العالم. وقد تراجع النشاط الاقتصادي في الشهرين الماضيين ويُتَوَقَّع أن يستمر هذا الوضع لشهور. ويحدث هذا التقشي في وقت يخيم فيه الغموض على النشاط الاقتصادي العالمي ولا يُتاح للحكومات سوى حيز محدود على صعيد السياسات للتحرك فيه. وسيتوقف طول مدة آثار تقشي هذا الفيروس وشدها على الأمد المتوقع لاستمرار هذا الوباء ومكان (أماكن) تقشيه، وكذلك على ما إذا كانت ستتخذ استجابة منشقة وسريعة لدعم البلدان النامية حيث تعاني أنظمة الصحة من الضعف في الغالب. ومع اتخاذ تدابير احتوائية استباقية، يمكن إيقاف الخسائر في الأرواح والآثار الاقتصادية لهذا الوباء. وبالتالي، من المهم للغاية أن يعمل المجتمع الدولي معاً على معالجة العوامل الأساسية التي تساعد على تقشي هذا الفيروس، ودعم الاستجابات على مستوى السياسات، وتقوية قدرات التصدي في البلدان النامية حيث توجد أنظمة الرعاية الصحية الأضعف، ومن ثم السكان الأكثر عرضة للخطر.

السياق العام

مع استمرار فرض القيود على الحركة والمرور وحدثت أزمة حادة في السيولة عام 2019، تعثر الزخم الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. وتؤدي القيود المفروضة على الحركة والمرور في الضفة الغربية، إلى جانب الحصار على قطاع غزة، إلى تراجع القطاعات الإنتاجية واعتماد الاقتصاد على النمو القائم على الاستهلاك. وقد كشف انخفاض التحويلات الرسمية في السنوات الأخيرة مدى هشاشة هذا الوضع الذي تقاوم بسبب أزمة السيولة التي واجهتها السلطة الفلسطينية في عام 2019 في أعقاب نزاع على إيرادات المقاصة التي تحصلها الحكومة الإسرائيلية لحساب السلطة. ونتيجة لذلك، تُظهر بيانات أولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية كان ضعيفاً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019. وتحديداً، بلغ معدل النمو على أساس فصلي -3.3% في الربع الأول من عام 2019، ثم -2% في الربع الثاني وذلك قبل أن يعود إلى النمو الإيجابي بنسبة لم تتجاوز 1% في الربع الثالث. ومن اللافت أن هذا التباطؤ كان مدفوعاً بتراجع معدلات الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار كذلك. وكان يُتَوَقَّع تعافي معدل النمو ببطء ليسجل في المتوسط حوالي 2.5% في السنوات المقبلة، لكن تقشي فيروس كورونا زاد بشدة من المخاطر المُقَوَّضة لهذا الاتجاه، وبالتالي يُتَوَقَّع انخفاض معدل النمو في المدى القصير وتراجع دخل الفرد وارتفاع معدل البطالة.

ومع حلقات مسلسل الصراع الطويل، زادت معدلات الفقر بالأراضي الفلسطينية في السنوات الأخيرة حيث يعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص تقريباً من الفقر حتى قبل حدوث هذا الوباء. وتُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن النسبة الإجمالية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر زادت من 26% في 2011 إلى 29% في 2017. لكن هذا يخفي تفاوتاً واسعاً في اتجاهات الأوضاع بين الضفة والقطاع. فقد انخفض معدل الفقر في الضفة الغربية من 18% إلى 14%، لكنه ارتفع في القطاع ارتفاعاً حاداً من 39% إلى 53% ليصبح هناك واحد من بين كل اثنين من سكان القطاع يعيش تحت خط الفقر الوطني. ونظراً للآثار السلبية التي يُتَوَقَّع أن يحدثها هذا الوباء على النشاط الاقتصادي ومستويات الدخل، فقد ترتفع معدلات الفقر بصورة كبيرة في عام 2020، لاسيما في قطاع غزة الذي يعاني أصلاً من شدة تردي الوضع الاقتصادي.



السياق القطاعي والمؤسسي

من المرجح تفاقم التحديات الحالية لقطاع الصحة الفلسطيني بسبب وباء فيروس كورونا، وتُصنّف الأراضي الفلسطينية على أنها مناطق عالية المخاطر في ظل محدودية القدرات للتصدي لهذا الفيروس. وفي عام 2015، أجرت منظمة الصحة العالمية والمعهد النرويجي للصحة العامة تقييماً مشتركاً وفقاً للوائح الصحية الدولية. وخُصّ هذا التقييم إلى: محدودية الموارد التمويلية الفلسطينية لأنشطة التأهب، ومحدودية قدرات الموارد البشرية، وعدم استيفاء المرافق الصحية لمعايير الوقاية من العدوى ومكافحتها، ونقص معدات الوقاية الشخصية والمعدات الصحية وغرف العزل، وعدم كفاية مخزونات الأدوية والوسائل التشخيصية اللازمة لمواجهة تفشي هذا الفيروس، وعدم وجود خطة للتواصل والتوعية بالمخاطر، وأخيراً نقص الكوادر وضعف قدرات المختبرات بسبب نقص العاملين والمعدات والتدريب.² ومع ذلك، لا يتوفّر تقريباً حيز بالمالية العامة لزيادة الإنفاق العام لتخصيص موارد إضافية للتأهب والتصدي لهذا الوباء. وبالتالي، من المرجح أن يؤدي تفشي هذا الفيروس في الأراضي الفلسطينية إلى زيادة الضغوط على قدرات نظام الرعاية الصحية المُثقل بالأعباء أصلاً، مثل توفير وإتاحة خدمات الرعاية الصحية وتوفير المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية.

حتى 19 مارس/آذار 2020، سجّلت الأراضي الفلسطينية 48 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا³ جميعها في الضفة الغربية، وقامت وزارة الصحة بتفعيل خطة التأهب التي جرى وضعها بدعم من منظمة الصحة العالمية. وأقامت الوزارة نقاطاً طبية عند معبري أريحا ورفح. وتم إنشاء مرافق للعزل لفحص الوافدين من بلدان سجّلت بها حالات إصابة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تخصيص ثلاث منشآت صحية (الأكاديمية العسكرية، ومستشفى هوغو تشافيز في الضفة الغربية، ومستشفى ميداني في غزة) لعلاج الحالات التي ظهرت عليها الأعراض. ولمساندة إجراءات التأهب والاستجابة التي تتخذها الوزارة، قدّمت الأمم المتحدة والشركاء في مجموعة الصحة دعماً فورياً في المجالات الرئيسية التالية: بناء القدرات على إدارة الحالات والوقاية من العدوى ومكافحتها، ولوازم المختبرات الأساسية، وشراء معدات الوقاية الشخصية، وإعداد مواد التوعية العامة، ووضع إستراتيجية وخطة متعددة القطاعات للتوعية بالمخاطر والمشاركة المجتمعية. ورغم الجهود المبذولة، فإن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساعدات الفنية والمالية للتأهب لانتشار التفشي مع انتقال العدوى إلى المحافظات المختلفة، وتلبية الزيادة في الطلب على التشخيص وإدارة الرعاية السريرية للحالات الخطيرة والحرجة في المنشآت التي خصصتها الوزارة.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

الوقاية من الخطر الذي يشكّله وباء فيروس كورونا ورصد حالات الإصابة به ودعم التصدي له بشكل فوري وتقوية أنظمة الرعاية الصحية الفلسطينية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.

² "تقرير: بعثة التقييم والدعم المشتركة في فلسطين وفقاً للوائح الصحية الدولية" منظمة الصحة العالمية والمعهد النرويجي للصحة العامة ووزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية، 2015

³ تقرير الرصد اليومي عن فيروس كورونا (كوفيد-19) الصادر عن البنك الدولي حتى 21 مارس/آذار 2020.



النتائج الرئيسية

يهدف المشروع إلى تحقيق النتائج الرئيسية التالية:

- نسبة التحقق من البلاغات وفحصها من جانب فرق الاستجابة السريعة في غضون 48 ساعة (المستهدف: 100%);
- نسبة الاستجابة لحالات الإصابة بالفيروس المؤكدة معملياً في غضون 48 ساعة (المستهدف: 100%)

د. وصف المشروع.

تشمل هذه العملية الطارئة المقترحة ثلاثة مكونات لتدعيم قدرات وزارة الصحة على التصدي لوباء فيروس كورونا وأي أوبئة محتملة في المستقبل من خلال تعزيز القدرات على منع انتقال العدوى، واكتشاف الحالات المصابة في مراحل مبكرة، وتقديم رعاية ملائمة للمصابين بهذا الفيروس في الوقت المناسب. وستوفر هذه العملية أيضاً تمويلاً لتقديم دعم مبسّط ومنسّق إلى وزارة الصحة يكمل دعم الشركاء الآخرين ويتكامل معه. وستساعد الأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المشروع على تفعيل بعض العناصر التي تشكّل جزءاً من الخطة المشتركة بين الهيئات، مما يؤدي إلى تكملة الاستجابات وتوسيع نطاقها وتكثيفها بسرعة. وستضم هذه الأنشطة مجموعة من الإجراءات التدخلية تُحدّد على أساس الاحتياجات المؤسسية اللازمة للتصدي لهذا الوباء وتقييم الخيارات المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.⁴ وبالنظر إلى تطوّر هذا الوباء وتغيّر الأوضاع، سيراجع البنك خطط المشتريات للتأكد من كفاءتها وتوافقها مع الاستجابة الوطنية لمنع نقشي هذا الفيروس والمساعدات الفنية والتمويل المقدّمين من الجهات المانحة الأخرى.

المكوّن 1: الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا (2.1 مليون دولار)

يهدف هذا المكوّن إلى إبطاء نقشي فيروس كورونا والحد من انتشاره في البلاد قدر الإمكان. وسيحقق ذلك من خلال تقديم دعم فوري لتحسين قدرات اكتشاف الحالات وتأكيدها وإصابتها وتسجيلها والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تتبّع المخالطين وتقييم المخاطر والحد منها. وتحدد، سيدعم هذا المكوّن أنظمة مراقبة الأوبئة ويشمل ذلك المراقبة المستندة إلى المؤشرات والأحداث المجتمعية والرصد. وسيساعد المكوّن على وضع الإرشادات وتوفير وسائل موحّدة لجمع العينات، والتوجيه والنقل، وتحديد المواقع التي بحاجة إلى استحداث وسائل تشخيصية في مراكز الرعاية. كما سيدعم المكوّن شراء المعدات والمستلزمات الضرورية لأنظمة المختبرات والأنظمة التشخيصية مثل أجهزة اختبار تفاعل سلسلة البوليميراز، وأدوات جمع العينات، وأدوات الاختبارات، وغيرها من المعدات والمواد اللازمة لفحوصات هذا الفيروس ومراقبته (ويشمل ذلك معدات الوقاية الشخصية لأطقم المراقبة) لضمان سرعة اكتشاف الحالات المصابة به واحتوائه محلياً. ولن يموّل المشروع شراء سوى المستلزمات المتوافقة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة هذا الفيروس. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدّم المكوّن الدعم لتقوية

⁴ من المهم إبراز أنه لا يمكن تمويل شراء جميع المستلزمات إلا إذا كانت متوافقة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة فيروس كورونا.



قدرات اكتشاف الإصابة من خلال تدريب أطقم المراقبة الحالية على أحدث الوسائل، وتحسين قدرات الإبلاغ لدى الكوادر الصحية في الخطوط الأمامية باستخدام معلومات المراقبة المتاحة.

علاوة على ذلك، سيساند هذا المكون تصميم وتنفيذ تدابير فعالة بشأن الصحة العامة للحيلولة دون انتقال العدوى، كما سيساند وضع وتنفيذ إجراءات تدخلية لتغيير العادات السلوكية والتوعية لدعم سلوكيات الوقاية الرئيسية. ويشمل المكون أيضاً أنشطة للتعبئة والمشاركة المجتمعية في تدابير الوقاية والمكافحة من خلال المؤسسات المجتمعية القائمة. وأخيراً، سيدعم المكون أنشطة تستهدف تعزيز الاستجابة والتحرك في قطاعات متعددة، من بينها: عمليات غرف القيادة على المستويات المركزية والمحلية، وتنفيذ إستراتيجيات للمشاركة المجتمعية وتخفيف المخاطر، وتطبيق إستراتيجيات احتوائية تتضمن إجراءات تدخلية عند المعابر وعمل فرق الاستجابة السريعة.

المكون 2: تدعيم خدمات الرعاية الصحية الشاملة والقدرات السريرية للتصدي لفيروس كورونا (2.1 مليون دولار)

يهدف هذا المكون إلى تدعيم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية ليتسنى، رغم ارتفاع الطلب، توفير أفضل رعاية ممكنة لمن يمرضون. وسيساند المكون تدعيم المنشآت الصحية المختارة وإنشاء مراكز للحجر الصحي والعلاج وتجهيزها بحيث يمكنها التعامل مع حالات الإصابة بفيروس كورونا. ويشمل ذلك أيضاً الأشغال المدنية الصغيرة وإعادة تجهيز غرف العزل في المنشآت ومراكز العلاج هذه. وسيتم تعزيز قدرات الرعاية السريرية من خلال تطوير (حسب الحاجة) مهارات الأطقم الصحية وتدريبهم على الإرشادات العلاجية، بالإضافة إلى إجراءات تدخلية لمكافحة العدوى داخل المستشفيات. ومن جهة أخرى، سيدعم هذا المكون شراء المزيد من مستلزمات العلاج الأساسية مثل أجهزة التنفس، وأجهزة قياس الأوكسجين في الدم (مقياس التأكسج النبضي)، ومنظير الحنجرة، ومولدات الأوكسجين، وغيرها من المعدات/المستلزمات لعلاج الحالات المصابة بفيروس كورونا، وكذلك الأدوية (لتجنب نفاد المخزون خاصة في قطاع غزة) واللقاحات (عند توفرها). ولن يمول المشروع شراء سوى المستلزمات المتوافقة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة هذا الفيروس. وسيمول المشروع أيضاً شراء معدات الوقاية الشخصية والمطهرات وغيرها من المنتجات اللازمة للوقاية من العدوى ومكافحتها. وفي إطار هذا المكون، سيتم توفير المستلزمات والاستثمارات المطلوبة لضمان استمرار تقديم الرعاية السريرية، ويشمل ذلك تأمين إمداد المستشفيات بخدمات إدارة النفايات والكهرباء ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. وأخيراً، سيمول المكون أيضاً الاستعانة باستشاريين من ذوي التخصصات الطبية وغير الطبية بعمود قصيرة الأجل لمواجهة ارتفاع الطلب على الخدمات في المستشفيات المختارة حال تشي هذا الوباء.

المكون 3: تنفيذ المشروع ورسد (0.8 مليون دولار)

سيمول هذا المكون تكاليف الموارد البشرية والتشغيل اللازمة لوحدة إدارة المشروع بوزارة الصحة. وفي الوقت الحالي، تضم هذه الوحدة موظفين بدوام كامل (أخصائيي مشتريات وأخصائيي إدارة مالية) وأخصائيي رعاية صحية بدوام جزئي. وفي حالة الاحتياج إلى موظفين إضافيين لاسيما في الشهور الأولى لسرعة إدارة المشروع وفعاليتها، فإنه يجوز طلب دعم إضافي بتعيين استشاريين بعمود قصيرة الأجل للانضمام إلى الوحدة بموجب هذا المكون.



السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟

لا

منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية

لا

منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

تتعلق المخاطر البيئية الرئيسية بالصحة والسلامة المهنية لأطقم الرعاية الصحية والفنيين بالمختبرات والعاملين الآخرين. ونظراً للطبيعة المستجدة لهذا الفيروس، فإن مخاطر التعرض للإصابة والمرض وانتقال العدوى مرتفعة ويمكن أن تؤدي إلى أمراض خطيرة أو وفيات بين فئات ضعيفة معينة. وتتعلق هذه المخاطر بصحة وسلامة المجتمعات المحلية التي ترتبط بتحديات إدارة النفايات الطبية والخطرة فضلاً عن المخاطر على الصحة والسلامة المهنية للمجتمعات المحلية القريبة من مدافن النفايات ومنشآت الرعاية الصحية. وتتمثل المخاطر الاجتماعية بشكل أساسي في مخاطر إقصاء الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، والمخاطر المرتبطة بالاستعانة بأفراد أمن لحراسة منشآت الرعاية الصحية والحجر الصحي. وهناك أيضاً مخاطر متصلة بالسياق العام والتي قد تزيد من نقص الأدوية والمستلزمات، لاسيما القيود المفروضة على الحركة والبضائع في قطاع غزة.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

ستكون وزارة الصحة هي الجهة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع وستتولى المسؤولية الرئيسية عن جميع الجوانب الفنية والتشغيلية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالمشروع. وبناءً على أنشطة البنك مع الوزارة في إطار مشروع تعزيز صمود القطاع الصحي (P150481) ومشروع تنمية الطفولة المبكرة (P168295)، تم تقييم القدرات الفنية والتنفيذية للوزارة وارتأى البنك أنها مرضية.

سيعتمد المشروع على الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة الصحة، ويتضمن ذلك إشراك اللجنة الوطنية رفيعة المستوى للاستجابة الطارئة التي جرى إنشاؤها لإدارة خطة الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا. وتقوم اللجنة بتنسيق جهود جميع شركاء التنمية وتسهيل التواصل بين مختلف الوحدات داخل الوزارة. وسيستمر شركاء التنمية المعنيون بقطاع الصحة في لعب دور بارز في تعزيز تأهب الوزارة وقدراتها على منع تفشي هذا الفيروس.

ستتقدّم وحدة إدارة المشروع الحالية، التي تضم أخصائي رعاية صحية وأخصائي مشتريات وأخصائي إدارة مالية، الدعم اللازم. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن: (1) إدارة الجوانب الاستثمارية للمشروع بما في ذلك الجوانب المالية والمتعلقة بالمشتريات والصرف، (2) إعداد التقارير الدورية عن سير العمل في المشروع (الفنية



والمالية والمتعلقة بالمشتريات) مع الاستعادة من مدخلات اللجنة الوطنية رفيعة المستوى للاستجابة الطارئة، (3) رصد مدخلات المشروع ونواتجه وآثاره، و(4) إعداد خطط العمل والموازنات السنوية. وموظفو الوحدة على دراية بإجراءات البنك المالية والتعاقدية والتنفيذية.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

فرناندو مونتنيغرو توريس
خبير اقتصادي أول (الصحة)

هاريت نانينجو
أخصائية تعليم أولى

سميرة أحمد حلس
رئيسة البرنامج

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

وزارة المالية
ليلى صبيح
المديرة العامة لإدارة العلاقات الدولية
Lsbeih@yahoo.com

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

وزارة الصحة
ماريا الأقرع
مديرة إدارة العلاقات الدولية
alqara@yahoo.com

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

The World Bank
H Street, NW 1818
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

فرناندو مونتنيغرو توريس هاريت نانجونجو سميرة أحمد حلس	رؤساء فريق العمل:
---	-------------------

وافق عليه:

	مستشار المعايير البيئية والاجتماعية:
	مدير بقطاع الممارسات:
	المدير والممثل المقيم: